

الرئيس الأسد يصدر قانوناً بإحداث
«الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات»
وتنظيم خدمات التوقيع الرقمي وأمن
المعلومات ودعم الصناعة البرمجية



الافتتاحية

لـ «الأذكياء» وليس غيرهم

■ ناظم عيد

دوماً، الانعطافات الكبرى تتطلب بعض الوقت، بل المزيد منه أحياناً، هذا في قوانين الفيزياء، كما في السلوك البشري، وفي العلاقات بين الدول أيضاً، فثمة شيء اسمه «شرط الزمن»، لا يقبل التجاهل، مهما كان إلحاح المصالح، وحتى الضرورات.

فما يحدث على مستوى علاقة المصمّر العربي مع سورية/ الدولة، حافل بالانعطافات التي بدأ بعضها حاداً بالفعل ولافتاً بجرأته في خرق سياسات تقليدية تبلورت، وتكسّرت على خلل.

نسلم بأن إحداث التحول الذي سيكون تاريخياً بكل معنى الكلمة، قد يحتاج بعض الوقت لالتقاط الإشارات العميقة والتسليم بنشوء نظام عالمي جديد آخر. ودعونا نكون أكثر صراحةً للتصالح مع حقائق «فيزياء العلاقات الدولية»، فالخروج من العباءة الأميركية يحتاج بعض الوقت، وكثيراً من الجرأة، ومثلها من دقة الحسابات، وهي حيثيات تحتاج رشاقة وحذاقة وحكمة تتفاوت بشدة لدى الحكومات العربية في الواقع.

في مجمل المشهد، يبدو التسليم بالموقف الصائب في اعتبارات السيادة الوطنية للدولة السورية هو العنوان الأبرز، سواء تمّ التصريح بذلك مباشرة أو من خلال المبادرات السياسية والاقتصادية التي «تجذب ما قبلها» من مجمل قرارات التماهي مع قوانين الحصار والمقاطعة، ولو أن بعض «الأشقاء» أعلوا الصوت سابقاً، وغالوا في تنفيذ إملاءات بالغة القسوة بحق بلد شقيق طالما كبروا، هم أنفسهم، نعتهم بـ«قلب العروبة النابض»... لكن.. لا بأس، فالمهم أن تصويب السياسات بات سمة المرحلة الراهنة.

في مثل هذه المناجحات «شبه الجراحية» على مستوى المنطقة، وهي اختصار لمجريات عالمية واسعة الطيف، يمسى التعتن على الخطأ محفوراً بتهمة حماقة «والتعتن حماقة على كل حال»، وإصرار بعضهم على ترديد عبارات راجت في ذروة التصعيد ضد سورية، أشبه بمحاولات النيل من رجل رصين من خلال دفع أطفال سدج لقفه بشتائم لم تقلل من هيئته وشموخه.

بعضهم صمت.. والصمت توطئة مهمة لتعديل المسار، أما استعراض المواقف القديمة فهو مريب وغريب وتعسف غير محسوب النتائج بمصالح الشعوب العربية التي سلّمت شأنها لحكومات ارتبكت في حل معادلات مستجدة تحتاج عقولاً مرنة لحلها، قبل أن يكون تعسفاً بالعلاقة مع الدولة السورية والشعب الذي مازال يحتفظ لكل ما هو عروبي أصيل بأطيب وأنبيل مكونات الوجدان الإنساني.

سورية لم تبادر لمقاطعة أي بلد عربي، كما أنها لم تغلق أبوابها في وجه أي راغب في العودة، ولم تحجم عن مصادفة من مدوا أيديهم للمصافحة مجدداً.. والأهم أنها ماضية في مشروعها الوطني وإعادة البناء وفق أدبيات الدولة الوطنية بحزمة ثوابت ثبت أنها راسخة بعد امتحان قاس، كانت مدته اثني عشر عاماً، وأغلب الظن أن من أصرّوا على «لعب السياسة» كما يلعبون القمار، حيث يلعبون، ولم يحسنوا قراءة ما بين أيديهم من معطيات، سيخسرون «لعبة السياسة» كما يخسرون عادة في لعبة «الشدة أو الكوتشينة أو الكارطة»، وفق التسميات المحلية في بلدانهم.

حرب البذار أخطر من التلويح بالترسانات النووية... إستراتيجيات أميركية خفية لـ«نزع» أسباب البقاء من أيدي الشعوب.. وسورية ليست في مأمن

ملك (تشرين)



قوت الشعوب تحت السوط الأمريكي

5-4-3-2

المؤامرة الغربية الأكبر
والأخطر داخل منظومة الغذاء
الجديد المعدل وراثياً.. أميركا
بدأتها من منطقتنا لاستعباد
الدول والشعوب زراعياً وبيئياً

أميركا وحرب البذور
العالمية.. من
سورية إلى العراق
وروسيا وغيرها

أميركا في سورية..
إرهاب اقتصادي يستهدف
بذور سر الأمن الغذائي..
وإيصال الأراضي إلى حالة
العقم هدف واضح

العنف في الدراما.. من المحظورات إلى أساسيات الإثارة والتشويق | 7



صناديق التمويل
حلقة ناقصة..
«صاحبات البنزنس
النظيف» بانتظار
الدعم

6

حرب البذار أخطر من التلويح بالترسانات النووية...

إستراتيجيات أميركية خفية لـ«نزع» أسباب البقاء من أيدي الشعوب.. وسورية ليست في مأمن

■ تشرين - بارعة جمعة

استعمار مقنع يزيد من تبعية شعوب العالم لأميركا، تضيق على أرزاق صغار المزارعين، تقييد للمشتريين باتفاقيات تحظر عليهم حفظ البذور من محاصيلهم، تلك هي سياسة الاستعمار الاقتصادي الأميركي الممنهج، الذي طال لقمة عيش شعوب الدول الفقيرة بسكانها، الغنية بمواردها، فالبنور هي في النهاية ما يطعمنا ويطعم الحيوانات التي نربها ونأكلها، والتحكم بها من نواح كثيرة يعني التحكم في الإمدادات الغذائية، حسبما قاله جاك كلوبنبورغ عالم الاجتماع الريفي والأستاذ في جامعة ويسكونسن ماديسون الأمريكية، فما حقيقة مختبرات صناعة الموت البطيء الأميركي الذي غزا شعوب العالم الثالث بمنهجية الحاجة وفق الاحتياج؟!!

سياسة الاحتكار

اعتاد المزارعون منذ آلاف السنين من عمر الزراعة على مبدأ المقايضة بالبذور فيما بينهم وبحرية، لتأتي حقبة التسعينيات حاملة معها تغييراً في معادلة الزراعة بإصدار قوانين لحماية المحاصيل الجيدة المعدلة وراثياً، التي فتحت باب الاحتكار بأكثر من ٥٠٪ من بذور العالم لأربع شركات وهي باير الألمانية، كورتيغا الأمريكية، شيم شاينا الصينية، وليماغرين الفرنسية، جعل منها المهيمن على إمدادات الغذاء العالمية.

هي محاولة لتحصير البلدان والقضاء على المحاصيل كما هو حال المنطقة الشرقية لسورية، التي تعرضت لتوريدات بذور فاسدة ومريضة بهدف حرمانها من الإنتاج وفق تأكيدات الدكتور في علم الاقتصاد سنان علي ديب، لفكرة لعبة التعديل الوراثي التي طالت دولاً كثيرة، والذي مرده في رأي علي ديب لاعتماد مبدأ توزيع البذور عبر مصارف زراعية فتحت باب الجشع، من دون الاحتكام للضمير وسط محاولات مقصودة لتلويث التربة عبر هذه البذور بقصد حرمان الأرض من الإنتاج مرة أخرى، وإن تغير البذار.

سياسة ممنهجة من قبل محتكري الاستيراد عبر أسلوب التعاطي بالاستيراد والتصدير، الذي هو بالأساس غير مشجع للفلاح برأيه، إلا أن لهذه الوجهة أسبابها إثر تعرض مناطق شرق سورية لاعتداءات مقصودة لخروجها عن سيطرة الدولة، ما جعل الفلاح في تلك المناطق يتبع مصالحه متجاهلاً خطورة المسألة، فيما الأمر بات مكشوفاً وضمن مجال المعالجة أمام الارتياح السياسي اليوم، كما أن الحلول موجودة التي ستحد من التهريب وتحسن وضع الفلاح وتخفف الاستيراد.



درء المخاطر

نعم ما نحتاجه اليوم هو بنك وراثي، يحوي أراضي زراعية واسعة ويتم تجديد البذور بشكل سنوي، والأمر ليس صعباً وفق رؤية الدكتور حسان خوجة ومن الممكن القيام به عبر تجميع الأصول الوراثية على شكل بذور وعقل وأشجار مزروعة والاهتمام بها والعمل وفق أسلوب الانتخاب في حال تم تلقيح غير مرغوب به، هنا فقط يمكننا التخلص من قصة التحكم بالبذور التي عدها خوجة ممنهجة بدافع ربط الشعب السوري بمصالح أميركا عبر استثمار المحاصيل الاستراتيجية في سورية.

وما تم إرساله من بذور فاسدة للمنطقة الشرقية والشمالية خير دليل على ذلك، كما أن التواطؤ بعلاج المرض الذي لحق محصول القمح يتحمل مسؤولية تراجع، فالدور الأميركي بات مكشوفاً ضمن سرقة وحرقة المحاصيل لعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد، ودفع البلاد للاستيراد لصالح المنتفعين منه، ممن يعملون ضمن سياسة الظل بتوريد بذور غير صالحة للزراعة وممرضة تحتوي على مادة الغلوتين التي تنتج أمراضاً مثل سوء التغذية وضعف المناعة وزيادة حموضة المعدة، عدا عن توريد خليط بذور غير قابل للزراعة لأكثر من مرة واحدة.

إلا أنه ورغم الصعوبات، يمكننا إعادة المخزون الماضي برأي خوجة، عبر مكافحة الأمراض وزرع الأصناف المحسنة كالقمح الفرعوني الذي عملت مصر على تحسينه وراثياً والذي عده المختصون صنفاً خارقاً لإنتاجه سنبله بطول ٣٠ سم، في وقت يمنع تداوله لدينا.

سياسات لحقت بكل قطاع الإنتاج الزراعي وليس البذور فقط، لم تستثن الأبقار المستوردة

دراسات زراعية

نضوج مبكر يجعل منه محصولاً قابلاً للحصاد، هي تأثيرات فطر الفيوزاريوم الذي لحق بالقمح سابقاً، جعل منه وفق تأكيدات عضو الهيئة التدريسية في كلية الزراعة جامعة تشرين الدكتور حسان خوجة محط جدل ضمن نقاش المختصين، حول قابليته للاستهلاك البشري.

خطة تتبع لسياسة الهيمنة الأمريكية على النظام الغذائي العالمي، تكفلت بتجويد شعوب المنطقة برمتها، وسط تحذيرات خبراء من خطورة قيام مثل هذه السياسات، التي مهدت الطريق أمام اعتماد سياسة استيراد البذور، والتي باتت أكثر تداولاً في الأوساط الزراعية اليوم.

تعديل الحمض النووي بطريقة مخبرية وباستخدام الهندسة الوراثية أو الجراحة الوراثية، على خلاف التحسين الوراثي المسموح به وفق خوجة، لكونه يعتمد التهجين التقليدي لأصناف من نفس النوع أو الجنس، هنا نعلم على نقل المورثات المناسبة، بحيث نحصل على هجين أو نسل، يحتوي الصفات المرغوبة من الطرفين، وبالتالي الوصول لإنتاج بجودة ونوعية عالية، يتحمل ظروف بيئية غير جيدة أيضاً.

التعديل الوراثي مرفوض عالمياً، لقيامه على نقل مورثات ليست من صنف واحد، حيث إن الدول الإفريقية رفضت البذور المعدلة وراثياً، درءاً لأطماع الدول الاستعمارية بها، بينما لا إشكالية بنقل البذور برأي الدكتور خوجة، فهو تبادل عالمي ضمن إطار التبادل العلمي، ويتم عبر بنوك وراثية، لكن السؤال هنا: هل من الصعوبة بمكان ما وجود بنوك وراثية محلية؟!!

البحوث الزراعية: قبو يوم القيامة هو للحفاظ على البذور خوفاً من فقدانها والاستفادة منها في برامج التربية والتحسين الوراثي

التي تم تأكيد عدم تجانسها من حيث النوع، والشوندر السكري عبر التحكم بحجمه والتلاعب بصيغته الصبغية، والذي كشفت فيما بعد بأن كل جهود معامل السكر والفلاحين والميكانيكيين هي بطالة مقنعة وتدفع للجوء للاستيراد، وسط وجود الكثير من العلماء، للاستنباط وإنتاج أصناف بمختلف المجالات، إلا أن كلها دراسات حبيسة الأراج.

بنك وراثي

اختبارات وتجارب تقوم بها البحوث الزراعية ضمن مراكزها البحثية في المحافظات، أكدت تصريحات المكتب الإعلامي للهيئة ضمن توضيحات قدمها لـ«تشرين»، والذي أوضح من خلاله توزيع مناطق الاستقرار بين أولى أو ثانية زراعة بعلى أو مروية، ليتم بناء على النتائج انتخاب السلالات التي يثبت نجاحها في سورية من حيث الإنتاجية والمقاومة للأمراض، وتقديمها للجنة لاعتمادها كأصناف ويتم إنتاجها عبر مؤسسة إكثار البذار وتوزيعها للمزارعين، كما يضمن البنك الوراثي المدخلات التي تم جمعها في القطر بشكل خاص من قبل الباحثين فيها، بالإضافة إلى المدخلات التي تم جمعها من خلال الجولات. وحسب المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، التي صدقت عليها سورية منذ عام ٢٠٠٦، نفذت المعاهدة نظماً متعددة الأطراف للحصول وتقاسم المنافع بين تلك الدول التي تصدق على المعاهدة، للحصول على قائمة تضم ٦٤ من أهم المحاصيل الغذائية والأعلاف الضرورية للأمن الغذائي والترابط بين الأجناس والأنواع، وتم بالاتفاق مع الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل تنفيذ النظام متعدد الأطراف «MLS» للحصول عليها وتقاسم المنافع.

قبو يوم القيامة

يهدف للحفاظ على البذور خوفاً من فقدانها لأي سبب، من هنا جاءت أهمية قيام القبو وفق تقديرات الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، وبالتالي الاستفادة منها في برامج التربية والتحسين الوراثي لاستنباط أصناف تؤمن الغذاء للعالم أجمع، لاحتوائه على بذار من كل الأنواع ومن كل دول العالم، كما يمكن لكل دولة وضع بذارها أو جزء منه بالأمانة، ولم يسبق أن وضعت سورية أي بذار في هذا البنك. يحتوي القبو عينات بلغت ١.١ مليون عينة تمثل حوالي ٦٠٠٠ نوع من كل دول العالم، وبالتالي فإن القول بأن هناك عملية نقل للبذار السورية بمقدار ١١٦ ألفاً مدخلاً إلى القبو غير دقيق.

عملية حفظ البذور ممكنة، وذلك من خلال الهيئة العامة للبحوث الزراعية التي تضم قسماً في الأصول الوراثية يحوي الموارد الوراثية النباتية لمحاصيل الحبوب المزروعة والبرية، والمحاصيل البقولية الغذائية والعلفية المزروعة والبرية، إضافة للمحاصيل الزيتية، والخضار الصيفية والشتوية، يتم حفظها للأجيال القادمة لتحقيق أمنها الغذائي في حال حدوث أي طارئ.

أميركا في سورية.. إرهاب اقتصادي يستهدف بذور سر الأمن الغذائي.. وإيصال الأراضي إلى حالة العقم هدف واضح

■ تشرين - باسم المحمد



لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال أراض في مناطق عدة من سورية، ونهب النفط السوري بقصد حرمان الشعب السوري من ثرواته، ولم يرو غل أميركا حرمان الفلاحين من أراضيهم عبر ميليشيا «قسد» المتربطة بها، ومنعهم من توريد منتجاتهم الزراعية، بل تعدى ذلك إلى بذور القمح، التي وزعتها قوات الاحتلال الأمريكي على الفلاحين في المناطق الواقعة خارج سيطرة الجيش العربي السوري بمحافظة الحسكة، والتي كشفت وزارة الزراعة أنها بغاية الخطورة كونها تؤدي إلى تدني المردود الإنتاجي وتأتي ضمن إجراءات قانون «قيصر».

تشن على سورية منذ سنوات، هذا الشكل يتمثل بتدمير الأراضي الزراعية بهدف تمويت الحقول والأراضي وحرمان المواطن السوري من إنتاج هذه الحقول والأراضي من أجل تجويع الشعب السوري ضمن قانون «قيصر» الجائر. وتمنى الاتحاد على كافة الفلاحين في الحسكة عدم استخدام بذار القمح الذي قامت قوات الاحتلال الأمريكي بتوزيعه مؤخراً في المناطق الواقعة خارج سيطرة الجيش العربي السوري في المحافظة.

النيما تودا

و«النيما تودا» هي ديدان أسطوانية مجهرية متطفلة على جذور المزروعات وتؤدي لفقدان كامل للمحصول، وتتسبب في ظهور عقد أو أورام على مستوى جذور النباتات المصابة وتشمل بذلك عملية امتصاص الماء والعناصر الغذائية الأساسية وهي قادرة على البقاء في التربة لأكثر من عامين على شكل أكياس بيض محمية جداً.

واعتبر عدد من الجهات المعنية بالزراعة أن توزيع البذور يأتي في إطار العدوان الأمريكي على الأراضي السورية ونسف أمن السوريين الغذائي، من خلال قيام الوكالة الأمريكية للتنمية «وهي أحد أذرع وزارة الخارجية هناك» بتوزيع أنواع غير معروفة من بذار القمح للفلاحين في عدد من المناطق التي يسيطر عليها الجيش الأمريكي ومسلحي ميليشيا «قسد» المرتبطة به في ريف الحسكة، ما يشكل خطراً جديداً على الواقع الزراعي والأمن الغذائي

وفي تقارير عدة صدرت عن وزارة الزراعة السورية، هناك ثلاثة أسباب لرفض البذور الموزعة من الاحتلال الأمريكي، أولها أنها مصابة بالآفات الزراعية والإصابة مؤكدة من خلال تحليلها في أكثر من مخبر حكومي وخاص، وثانيها بأن البذور مخلوطة مع بذور أخرى مثل الشعير، إضافة إلى أن هذا الصنف مرفوض في سورية منذ سنوات عديدة حتى لو كان سليماً وغير مصاب.

وأشارت الوزارة إلى أن بذور القمح الموزع من الاحتلال الأمريكي تحتوي على آفة النيما تودا الفتاكة وقد قامت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي منذ سنوات بمنع توزيع أي بذار قمح يحتوي على «النيما تودا» مهما كانت نسبة إصابته قليلة ومحدودة، وذلك حفاظاً على الإنتاج الزراعي والاقتصاد الوطني، كما أن التحاليل المخبرية، التي تم إجراؤها على عينات من بذور القمح الموزع من الاحتلال الأمريكي أثبتت أنها غير صالحة للزراعة ليس في محافظة الحسكة فحسب، وإنما في جميع الأراضي الزراعية السورية وذلك بسبب إصابة البذور بثاليل القمح وشيوع ترافقها مع مرض عفن السنابل البكتيري والمعروف كمرض حجري مدمر لحقول القمح عند الإصابة به، ما يسبب تلوث التربة والتأثير بشكل كبير في إنتاج المحصول.

كما بين اتحاد الفلاحين في أكثر من مناسبة أن البذور التي تم توزيعها على الفلاحين في محافظة الحسكة على أنها هبة من الشعب الأمريكي كما يدعون هي سم زعاف وقاتل، متسائلاً كيف يمكن التصديق عبر التاريخ أن المحتل يقدم شيء مجاناً للأراضي التي يحتلها ويقوم بسرقة ثرواتها الباطنية بشكل يومي وعلى رأسها القمح السوري المميز عالمياً، معتبراً أن ما قامت به قوات الاحتلال الأمريكي هو شكل جديد من أشكال الحرب الكونية التي

إلى المؤسسة العامة لحج وتسويق الأقطان، ممثلة بالملحج المنشاري في مدينة الحسكة، بهدف الضغط على الاقتصاد السوري.

وقد كشفت العديد من المصادر الأهلية في الجزيرة السورية عن وجود كميات كبيرة تقدر بالآلاف الأطنان من الخضر ذات المنشأ السوري، ملقاة في شعاب الأراضي العراقية، بمجرد اجتياز الحدود السورية لأن الهدف الحقيقي ليس تصدير المنتجات الزراعية السورية وإنما إنهاء الاقتصاد السوري، ورفع أسعار المنتجات السورية في الأسواق المحلية وخاصة المنتجات الزراعية، من أجل تجويع الشعب السوري وصولاً إلى الهدف الأهم والنهائي ألا وهو تركيع الدولة السورية قيادة وشعباً وإجبارها على تنفيذ الإملاءات والشروط الأميركية التي باتت معروفة للجميع، وهي إملاءات وشروط مرفوضة رفضاً قاطعاً من الشعب السوري.

سعار على العالم

ولا ينفصل ما تقوم به أميركا من إرهاب اقتصادي على الشعب السوري عن سياستها حول العالم، فقد سيطرت الشركات الأمريكية على ملايين الهكتارات في عدة دول من حوض النيل التي يمكن أن تكون سلة العالم الغذائية عبر الشراء أو إقامة مشروعات زراعية هدفها إنتاج الوقود الحيوي، ليس بهدف تأمين النفط الذي تعتبر أميركا من أكبر منتجيها على مستوى العالم «١٣ مليون برميل يومياً» ولا بهدف الحفاظ على البيئة لأن أميركا من أكثر الدول سبباً للتلوث لا سيما أنها انسحبت من اتفاقية المناخ بعد أن ألزمت بها العديد من الدول، بل الهدف هو تجويع الشعوب وحرمانها من الغذاء حتى تصبح طيعة بين يديها وهذا أيضاً ما تطبقه أميركا وشركاتها متعددة الجنسيات في أوكرانيا والتي تتكشف تفاصيلها يوماً بعد يوم من خلال السيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة فيها، لمنعها عن أفواه فقراء العالم وإجراء تجاربها البيولوجية الخبيثة.

للسوريين وذلك بعد منع الفلاحين خلال السنوات الماضية من بيع إنتاجهم للمراكز الحكومية.

حيث بدأت الوكالة الأمريكية للتنمية عبر مندوبين من هيئة الزراعة والاقتصاد التابعة لميليشيا «قسد» بتوزيع ٣٠٠٠ طن من بذار القمح للفلاحين في بعض مناطق ريف القامشلي الذي تسيطر عليه «قسد»، وكانت البداية في ناحية تل حميس والتجمعات التابعة لها وسط تحذيرات من الأصناف الموزعة، حيث تم توزيع ١٨٥ طناً «لكل مزارع ٢,٥ طن من البذار».

وقد وضعت هذه الهيئة شرطاً على المزارعين المستفيدين أن يكون كل مزارع يملك بئراً للمياه بغزارة «٥ إنش» حصراً، لكي يحصل على الكمية، وأن يتم توريد الإنتاج إلى مؤسسات ميليشيا «قسد» عبر تعهدات خطية من المزارعين، حيث استفاد ٧٤ مزارعاً من الكميات الموزعة في ناحية تل حميس على أن يتم توزيع الكميات المتبقية على المناطق الأخرى.

حرب القطن والخضروات ولا نحتاج إلى كثير من التفكير لنذكر أن ما يجري لإنتاج المحافظة من القمح والنفط والغاز من نهب متعمد يجري أيضاً لإنتاج القطن بالكامل دون أن يُترك منه ولا غرام واحد، حيث ترغم «قسد» مزارعي القطن، بالترهيب تارة والترغيب تارة أخرى، على تسليم إنتاجهم بالكامل إليها، وبالتالي لم يصل أي كيلوغرام واحد

كيف يمكن التصديق أن المحتل يقدم شيئاً مجاناً للأراضي التي يحتلها ويسرق ثروتها بشكل يومي وعلى رأسها القمح؟

المؤامرة الغربية الأكبر والأخطر داخل منظومة الغذاء الجديد المعدل وراثياً.. أميركا بدأتها من منطقتنا لاستعباد الدول والشعوب زراعياً وبيئياً

■ تشرين - مها سلطان

ربما لا يخطر في بال الأغلبية أن أزمة الغذاء العالمية وكل تلك التحذيرات التي تتعالى، لتتحول صراخاً في وقتنا الحالي، من مجاعات قادمة ستفتك بالدول والشعوب.. أن سبب هذه الأزمة هو «حرب البذور» التي تشنها شركات أميركية وأوروبية ضد العالم أجمع، وفي المقدمة منه منطقتنا العربية، سورية والعراق ومصر تحديداً.

«حرب البذور» كمصطلح منذاول لم نسمع عنه أو حوله إلا منذ سنوات قليلة فقط، أصوات كانت تخرج بين الحين والآخر تنبه وتحذر وتدعو لأخذ الاحتياطات والتدابير لمواجهة المقبلة في ميدان البذور الذي سيفرض نفسه على الجميع دولاً وشعوباً نهاية هذه العشرية.. بعض دراسات ومقالات تنشر بصورة متفرقة في المجالات والدوريات المتخصصة، تضاعف من التنبيه والتحذير وتحدث عن الأمن الغذائي المرتبط حتماً بالسيادة الوطنية على البذور.. الأمن الغذائي هو الدعامة الأساسية لتحقيق القوة الاقتصادية.. والقوة الاقتصادية هي أساس استقلالية القرار الوطني حتى بالنسبة للدول الكبرى بما فيها الولايات المتحدة الأميركية نفسها.

تبسيطاً للمسألة نعرضها كمعادلة نقول: السيطرة على البذور تعني السيطرة على الغذاء، وعلى إمداداته، والسيطرة على الغذاء تعني بيعه مقابل الأمن والاستقلال والسيادة «وضمنها الثروات والموارد».. بمعنى آخر: معيار القوة هو الغذاء الذي هو في أساسه بذور، هذا يعني أن البذور هي معيار القوة، وفي عصرنا الحالي حيث العالم يتشكل من جديد فإن البذور هي معيار الهيمنة على العالم وهذا ما تستميت من أجله الولايات المتحدة، حتى إن حروبها منذ بدء هذه الألفية، من أفغانستان ٢٠٠١ ثم إلى العراق ٢٠٠٣ إلى ما يسمى «الربيع العربي» ما هي إلا حروب من أجل البذور، وعلى رأسها القمح، المحصول الاستراتيجي الذي يتربع من دون منازع على قمة الأمن الغذائي لأي دولة، وللعالم بشكل عام.

لنوضح أكثر بمثال هو الأحدث:

مع بدء العملية الروسية الخاصة في أوكرانيا في شباط من العام الماضي ٢٠٢٢ ومع تواليها شهراً بعد شهر، حتى الآن، من دون القدرة على تحديد فترة أو موعد محدد لنهايتها أو كيف ستنتهي.. بدأت مسألة حرب البذور تتوضح بصورة أكبر لناحية أطرافها وأهدافها ومخططاتها، والأخطر امتدادها الجغرافي، والغزوات الغربية التي شنت في إطارها، إلى جانب أنها ليست بالحرب الحديثة تاريخياً، أي حرب البذور، بل بدأت فعلياً على يد الولايات المتحدة الأميركية منذ سبعينيات القرن الماضي عبر شركة «مونسانتو» صانعة الموت حسب التسمية التي يعتمدها خبراء الزراعة والبيئة لهذه الشركة التي تنتشر الموت والدمار الزراعي البيئي حول العالم



قبو يوم القيامة

من أجل تأمين عملية احتكار أميركية كاملة على سوق البذور العالمية.

أهم وأخطر ما كشفته الحرب الأوكرانية - حسب الخبراء - هو حرب البذور، عندما هدت شركات البذور الغربية وعلى رأسها شركة «باير» الألمانية - منذ الأيام الأولى لهذه الحرب - بوقف تزويد روسيا بالبذور، علماً أن روسيا من أكبر منتجي الحبوب في العالم. وجميعنا شهد ولا يزال يشهد فصول أزمة توريدات القمح العالمية التي اندلعت مع بدء الحرب الأوكرانية، ليتم من خلالها توسيع الاتهامات لروسيا بالمسؤولية عن استفحال أزمة الغذاء العالمية، وفرض مزيد من العقوبات الجائرة بحقها وصولاً إلى تحويل حرب أوكرانيا إلى حرب تبعية ضد روسيا. حرب البذور ضد روسيا وغيرها من الدول المستهدفة أميركياً وغريباً هي أخطر من كل ما يقال حول أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة الجرثومية، والحرب العالمية الثالثة للفوز بزعامة العالم... الخ.

بعض الخبراء يعود إلى أربعينيات القرن الماضي عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥ ليفرض سؤال الدولة القوية نفسه على الجميع، بمن فيهم القوى المنتصرة، خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، ومع التأكيد على معادلات القوة العسكرية وأحلافها، كان سؤال القوة الاقتصادية حاضراً وبصورة ملحة بجوانبه المتعلقة بأساس القوة الاقتصادية المتسامية، وفي هذا المجال كان سؤال الزراعة هو المقدمة، ومن البدايات أن أساس الزراعة هو البذور، لكن هذه البدايات لم تكن موضع تركيز، أو لم يكن لأحد أن ينتبه لها أو يفهمها، لأن المخططات الأميركية - الغربية للسيطرة على ميدان البذور، كانت من الخبث والتلطي والتخفي لدرجة لم تكن لتتكشف بسهولة، ولم يكن لأحد أن يهتم بمسألة ربط خيوط مسار الحروب الأميركية الغربية مع بعضها البعض، أو فهم الاضطرابات والأزمات التي تندلع بدول محددة، في سياقها الصحيح وليس فقط في سياق الحروب العسكرية التي

وانتاجيتها العالية ونجاح عمليات حفظها لأطول فترة ممكنة، قد تمتد لعشرات السنين، أو لمئات السنين كما هو الحال في «قبو يوم القيامة».. فإن عملية العمقنة هي أساس حرب البذور، وهي ما بات متفقاً على تسميته بـ «عبودية البذار» التي تسعى الولايات المتحدة الأميركية إليها لاستبدال هيمنتها العسكرية على العالم بهيمنة اقتصادية - زراعية، ويبدو أنها قطعت أشواطاً واسعة فيها إذا ما أخذنا بالاعتبار أن أهم وأبرز الشركات العالمية المسيطرة على سوق البذور هي شركات أميركية.

كل حروب أميركا منذ بدء هذه الألفية هي حروب من أجل البذور وعلى رأسها القمح المحصول الاستراتيجي الذي يتربع من دون منازع على قمة الأمن الغذائي لأي دولة ما هي العمقنة وأين تكمن خطورتها، وكيف تكرس الولايات المتحدة عبرها «عبودية البذور»؟ أساس حرب البذور هو «العمقنة».. والعمقنة هي جعل البذور صالحة لموسم زراعي واحد فقط، وجعل الأرض صالحة لمنتج زراعي واحد فقط، لأنه تم تعديل جيناتها لتحقيق هذا الهدف حصراً، أي جعلها عقيمة الإنتاج، أخطر من ذلك هو أن هذه البذور المعقمة تفقد الأرض الزراعية صلاحيتها لمزروعات أخرى ما يجبر المشتري والمزارعين على شراء البذور المعقمة والاكتفاء بموسم واحد فقط.

إلى جانب ذلك عمدت الشركات الأميركية إلى التوسع الزراعي في بلدان عديدة، منها دول حليفة لها مثل أستراليا والهند وتركيا «وفي بلدان عربية أيضاً» وذلك عبر شراء أراض فيها أو الاستثمار في أراض زراعية لإنتاج البذور في هذه الدول، ثم شحنها إلى أميركا أو مراكز قريبة في دول مجاورة، حيث تجري عمليات عمقنة للبذور، بعدها يتم بيعها لدول العالم بأسعار مرتفعة جداً بزعم أنها معدلة وراثياً بإنتاجية عالية جداً، بل إن الشركات الأميركية تعتمد إلى استبدال البذور المحلية «الوطنية» بهذه البذور المعقمة وبيعها لمزارعين لا يعرفون حقيقتها وخطورتها إلا بعد فوات الأوان، ما يضطرهم إلى الشراء مجدداً من هذه البذور المعقمة، موسماً بعد آخر، رغم أنها تشكل تهديداً مستقبلياً لأراضيهم الزراعية التي ستفقد مع مرور المواسم منعائها «أي صلاحيتها» لمزروعات أخرى.

دول عدة تنبته مؤخراً إلى خطورة ما تقوم به هذه الشركات الأميركية والأوروبية، فعمدت إلى إطلاق حملات ضدها، لعرض وتوضيح مخططاتها وأهدافها.

بدأت أميركا تحضير ميادين حرب البذور منذ سبعينيات القرن الماضي وأطلقتها فعلياً بداية التسعينيات ضد منطقتنا العربية أولاً مع الحصار الشامل المدمر الذي فرضته على العراق الشركات السبع - أنفة الذكر - ومن ورائها الولايات المتحدة الأميركية، تهدد الأمن الغذائي العالمي وتجعله مرتعناً لها، وهي بلا شك في المرحلة القريبة المقبلة ستعلن عن أهدافها ومخططاتها. وعن شروطها الاستعمارية إذا ما استطاعت الإمساك كلياً بسوق البذور العالمية لتحصل في مقابلها على ما تريد.

ولتحقيق هذا الهدف لا تكتفي أميركا بعمقنة البذور بل تعتمد إلى سلسلة إجراءات.

تعتمدها أميركا كأساس لإدامة هيمنتها العالمية. وفيما العالم كان ولا يزال - ينشغل بتعزيز قوته العسكرية لمواجهة الولايات المتحدة الأميركية، تعمل هذه الأخيرة على حروب من نوع مختلف، حضرت ميادينها منذ سبعينيات القرن الماضي، وفي غفلة عن العالم، وأطلقتها فعلياً بداية التسعينيات مع الحصار الأميركي على العراق.. فإذا ما تهاوت قوتها العسكرية العالمية لمصلحة القوة الاقتصادية الصينية المتحالفة عالمياً مع روسيا في تكتلات اقتصادية عملاقة «بريكس» و «أوبك+».. فإن قوتها في حرب البذور لن تكون قابلة للكسر أو للمواجهة حتى من قبل التحالف الصيني - الروسي.

كيف بدأت حرب البذور؟

سبع شركات تسيطر على سوق البذار العالمية المخصصة للزراعة، أربع منها أميركية، أشهرها: مونسانتو، بايونير، كورتيفا، دويونت. وفي أوروبا هناك ليمغران الفرنسية، وسانجانتان السويسرية، وباير الألمانية.

هذه الشركات السبع تمتلك ٧٥٪ من البذور الزراعية في العالم حالياً، بمعدل ٦ آلاف نوع من الحبوب (قمح، شعير، عدس، حمص، قطن، فاصولياء، فول الصويا... الخ). الأساس في حرب البذار يقوم على أمرين:

- ١- من إنتاج أصنافاً نباتية جديدة
 - ٢- القيود التي تفرضها هذه الشركات التي تحترق إنتاج الأصناف النباتية الجديدة، ثم تلزم المشترين بتوقيع اتفاقيات احتكارية تحظر عليهم حفظ البذور من محاصيلهم، سواء لأجل تبادلها، أو لأجل استخدامها في العام التالي.
- ولضمان تنفيذ القيود، وتاليا ضمان عملية احتكار سوق البذور العالمية، عمدت هذه الشركات إلى عملية «عمقنة» البذور، ضمن ما يسمى البذور المعدلة وراثياً أو المهندسة حيويًا، وفي حين أن التعديل والهندسة الوراثية هي مسألة باتت حتمية لضمان جودة البذار

أزمة الغذاء العالمية هي في حقيقتها حرب بذور تشنها شركات احتكارية

أميركية أوروبية ضد العالم أجمع، منطقتنا خصوصاً.. سورية والعراق تحديداً

أميركا وحرب البذور العالمية.. من سورية إلى العراق وروسيا وغيرها

■ تشرين - أ.د. حيان أحمد سلمان

تؤكد المعلومات المتوافرة لدينا حالياً أن الإدارة الأميركية تستخدم حرب البذور ضد روسيا وأوراسيا ودول من أوكرانيا لتوجيهها ضد روسيا وأوراسيا ودول أميركا اللاتينية المتمردة على الإرادة الأميركية في حديثها الخلفية وبعض الدول الإفريقية وغيرها، كما فعلت في العراق وسورية، وخاصة أن روسيا تعد من أوائل الدول التي حققت اكتفاءها الذاتي من السلع الزراعية وعلى رأسها القمح، ومن أوائل الدول التي تصدر قمحا إلى دول العالم، وأكدت الدراسات أن أميركا تتلاعب بالجينات الوراثية للبذور لترسلها عن طريق الطيور من مخابر خاصة في أوكرانيا المنقادة من الطغمة الحاكمة في كييف بقيادة فلاديمير زيلنسكي وعصابته الفاشية، وتوجد هذه المخابر الأميركية في مناطق متعددة في أوكرانيا وخاصة جزيرة الأفعى وتوجد مخابر أخرى في دول أوروبية خاصة بولونيا وجورجيا.

أكدت الوقائع والأحداث إن أميركا تحمل المآسي أينما حلت بسبب طابعها الاستعماري وتوجهها لتمرکز رأس المال بطابعه الاحتكاري، وأنها تريد تحويل العالم بأكمله إلى حلقة اقتصادية تابعة لاقتصادها، ولا سيما بعد أن زادت التنافسية بينها وبين دول أخرى صاعدة مثل الصين والهند وروسيا وغيرها، ولتحقيق ذلك لا بد من إثارة الاضطرابات والتضييق على الشعوب وخاصة في مجال الأمن الغذائي الذي أصبح يستخدم كوسيلة ضغط اقتصادية لا تقل في خطورتها عن الإرهاب الاقتصادي من عقوبات وحصار، وعن الاحتلال العسكري، والهدف هو تركيع الدول ودفعها للسير في خدمة المخططات الأميركية خاصة من خلال التحكم في العملية الإنتاجية وإعادتها، وآخر أعمال الإجراء الأميركي هو تحويل البذور العالمية إلى ميدان عسكري وخاصة بزور القمح، إضافة إلى المواسم الإستراتيجية ومرتكزات الأمن الغذائي كما فعلت في العراق وسورية وغيرها، ويتم بتدمير بنوك البذور وأنواع الثروة الحيوانية من خلال التحكم



تعديل هذه البذور وراثياً وتسخير شركات أميركية مثل «مونسانكو، كارجيل، سنجينتا، باير» وغيرها للعمل على توليد بذور سيئة ضارة تقضي على الزراعة من خلال تحويل مختبرات البذور والثروة الحيوانية إلى سجون تسيطر عليها القوات الأميركية، وكمثال على ذلك فقد صرح الحاكم الأميركي للعراق سابقاً بول برايمر سنة ٢٠٠٣ بعد احتلال العراق بقوله «لن نبقى في العراق زرعاً ولا حرثاً.. وكان أميركا لا تكتفي بجرائمها الحالية بل تريد أن تخلق مشاكل للمستقبل وأن تزيد الفقراء فقراً والمأساة مآسي، وتحويل المشاكل إلى أزمات، ومن ثم إلى كوارث، وخاصة مع تجديد أزمة الأمن الغذائي، حيث تقوم بربط اقتصاديات هذه الدول بعجلة الاقتصاد الأميركي عن طريق التجارة الخارجية من استيراد وصادرات واستنزاف القطع الأجنبي واستمرار الضغوط السياسية مستقبلاً والاقتصادية أيضاً، ومن ثم استغلال حالات الأزمة الاقتصادية ولاسيما عندما تبدو معالم الإفلاس واضحة وترتسم تداعياتها في الأفق الاقتصادي.

وهكذا تبدأ الخطط الأميركية بالإساءة إلى القطاع الزراعي ومن ثم تقليل المساحات المزروعة وتقليل مردودية وحدة المساحة أي «الهكتار» ونعني بالمردودية غلة الهكتار الواحد أي «كمية الإنتاج مقسمة على المساحة المزروعة» وبالتالي استحداث مشكلة بين «العرض الكلي والطلب الإجمالي» واستحداث «فجوة تسويقية» تكون الدولة المعنية مضطرة للاستيراد من الخارج وخاصة

من أميركا وبشكل أخص للبذور الهجينة، أما في سورية فمعروف أنها حققت اكتفاءها الذاتي من أغلب المنتجات الزراعية وخاصة «القمح والشوندر والشعير والكثير من أنواع الثروة الحيوانية» وكان يتراوح الإنتاج مثلاً من القمح أكثر من ٤/ ملايين طن بنوعيه القاسي واللين، وكان يكفي للاستهلاك المحلي ويصدر قسماً منه ليدعم الموازنة السنوية، واستطاعت الدولة السورية أن تؤمن أكثر من ٧٥٪ من احتياجات المزارعين من البذور اللازمة لزراعة أراضيهم، ولهذا سعت القوات الأميركية المحتلة إلى تدمير بنك البذور في حلب ولا ننسى هنا مشروع قانون الرئيس بشار الأسد «الأمن الحيوي للكائنات الحية المعدلة وراثياً ومنتجاتها» والذي أوعز به إلى وزارة الزراعة.

وفيما يخص البذور السورية والتي تدعى باسم «البذور النواة» فهي بذور نقية من الناحية الوراثية كما لا يسمح بخلطها مع بذور أخرى أو تعرضها لبيئة مفتوحة أو اختلاطها بأصناف أخرى من النباتات، وتخضع لإشراف دقيق وتناقل مع كل أنواع البيئة وتقلبات المناخ، وهي تزرع في مزارع خاصة ويتم التركيز على نقائها الوراثي، وبعد التأكد من سلامتها وجودتها كان يتم توزيعها على المزارعين ببرامج زمنية محددة، وكان بنك حلب للبذور يضم أو يخزن ١٤١٠٠٠ عينة جينية جاهزة لاستخدامها مستقبلاً، مستقبل المناخ الجاف، وقد استهدفت القوات الأميركية عبر مجموعاتها الإرهابية المسلحة مستودعات البنك بالنهب والسرقة وتدمير

وبتحويلها إلى مستودعات للأسلحة والمواد الحربية الأخرى، وتجسدت النتائج السلبية لهذا العمل الإجرامي بتراجع كميات الإنتاج، فقد انخفض من ٤ ملايين طن إلى حدود ٢/ مليون طن، وبدأ المزارعون يعانون من هذه المأساة، وقد انخفض الإنتاج خلال سنوات الحرب من القمح مثلاً بأكثر من ٦٠٪ سنوياً ما عرض المزارعين للكثير من التردّي في مستوى المعيشة، ومعروف أن سورية كانت من أهم دول العالم في تخزينها لبذور عالمية، ما اضطرها إلى أن تتحول من بلد مصدر إلى بلد مستورد، وخاصة مع التغيرات المناخية، وكانت سورية قد تحوّل لهذا من خلال إنتاج بذور ملائمة للتغيرات المناخية وخاصة أنها كانت من البذور الممتازة وكانت تخضع لدراسات تطويرية مستمرة وتجارب مختلفة وذات نوعية ومردودية جيدة.

ورغم الجهود الكبيرة للحكومة السورية بعد طرد الإرهاب والإرهابيين من أغلب الأراضي السورية إلا أن وتيرة الإنتاج لم تعد إلى ما كانت عليه قبل الحرب الإرهابية على سورية، ويمكن القول بشكل عملي إنه ونتيجة الأعمال الإجرامية الأميركية فقد أكد خبراء الزراعة السورية أنه في سنة ٢٠٢٢ لم يبق سوى ٥ سلالات قمح من أصل ١٠ سلالات، ومن جهة ثانية انخفض عدد أجناس الفصيلة البقولية التي كان يستخدمها المزارعون السوريون من ٢٣ إلى ١١ وعلى الصعيد النباتي انخفض من ٢٧ من السلالات النباتية إلى ١٤ سلالة، والسلالات الأصلية تحتاج عشرات السنين من الدراسات والتجارب المخبرية والأبحاث العلمية، وهذا سبب قلقاً كبيراً للدولة والمزارعين، ولا سيما أن «القمح البري والبقوليات، والفواكه» هي أساس نظامنا الغذائي السوري.

بدأت هذه السياسة الأميركية والغربية بالانكشاف فعلياً منذ سنة ٢٠١٤ وتوسعت دائرة الضوء حول أعمالها الإجرامية بالتمهيد لنشوب أزمة غذائية عالمية، وخاصة أن الشركات الاحتكارية الأميركية الغربية - أنفة الذكر - تسعى للسيطرة على بزور العالم، بهدف السيطرة وتحقيق أرباح كبيرة على حساب جوع أغلب شعوب العالم، لتتحول عملية السيطرة على البذور إلى وسيلة لتكريس سيطرة الغرب على العالم وضمان عبوديته للأوامر الأميركية.

قوت الشعوب تحت السوط الأمريكي

■ تشرين - هبا علي أحمد

نجوع الشعوب ونقضي على سيادة دولها غذائياً وبذلك نسيطر على العالم ونحتكر سلاسل الإمداد.. إنها أحد أهم وأخطر الأسلحة الأميركية الغربية في القضاء على أمن الشعوب واستقرارها، فالأمن الغذائي هو الركن الأساس في مجمل الأمن القومي والركن الأساس في السيادة والاستقرار، لذلك فإن سلاح التجويع أخطر بمئات بل آلاف المرات من الطائرات والأسلحة الفتاكة، حتى يمكن موازاته بتأثير قنبلة شديدة الانفجار بما تتركه من تأثيرات طويلة الأمد.. إنه ببساطة طريقة «نظيفة» للسيطرة والإعدام الجماعي في آن.

في كل جرائم الحروب الأميركية يبرز سلاح الغذاء بشكل أو آخر، وأهداف السيطرة على سلاسل الإمدادات الغذائية واحتكارها لإخضاع الشعوب، وهنا يبرز الحديث عن الأهداف الكامنة لذلك عبر استهداف التنمية المستدامة وحرمان الشعوب من إنجاز تنميتها وحرمانها من مقدراتها وثرواتها التي تنجز بها تنميتها وتحصن نفسها ذاتياً عبر اكتفاء طويل الأمد في شتى المجالات، ورغم أن الصورة واضحة لكن تثار في بعض الأحيان تساؤلات حول كيف يتم الاستهداف؟ أي كيف

تستهدف التنمية ومقدرات الشعوب؟

قد لا يكون العنوان جديداً، لكن تسليط الضوء عليه باستمرار هو حاجة ملحة اليوم ولاسيما مع أزمة الحبوب ونقلها وما ثار حولها مع بداية الأزمة الأوكرانية والظروف الدولية الجيو استراتيجية الراهنة. وللذكير حرب البذور تعني احتكار البذور والتحكم بالزراعة والمحاصيل على مستوى العالم أي التحكم بسلاسل الإمداد الغذائية، لتحويل الأمن الغذائي للدول إلى مصدر تهديد، وتركيز هذا السلاح في أيدي قلة قليلة بما يضمن سيطرة متمكنة ونفوذاً وأرباحاً في آن معاً، وطبيعة المعركة إن صح القول التي تديرها تلك القلة القليلة تتم باستبدال المحاصيل المحلية بأصناف موحدة مستوردة معدلة وراثياً وعقيمة أي لا تنتج إلا موسماً واحداً، لكن القصة لا تقف عند ذلك، فهذه الأصناف تحتوي على مضاد للحشرات يقضي على أنواع عدة من الحشرات الضرورية للتوازن البيئي، كما قد يؤدي إلى قتل أنواع من الحيوانات التي تغذى على هذه النباتات المعدلة وراثياً.

تخوض أميركا حروبها في كل بقاع العالم تحت دعاوى كثيرة تتكشف خيوط كذبها لاحقاً، لكن نكتشف أيضاً أن هذه الحروب ومعها

الفوضى المفتعلة بشكل يومي أنها واجهة لما هو أبعد وأكثر خطورة، ونكتشف أن الموت بسلاح تقليدي أهون بكثير من الموت بسلاح غذائي لأنه موت بطيء وتدرجي وهذا ما تتعمده الولايات المتحدة بالضبط.. فكيف ذلك؟ على مدار الحرب الكونية على سورية كان استهداف الأمن الغذائي متقدماً وموازياً للحرب العسكرية وشاهدنا كيف قامت الولايات المتحدة بحرق محاصيل القمح في فترة من الفترات، وكيف تسرق وتنهب الثروات، وكيف قدمت بذوراً عقيمة للمزارعين للإضرار بالبيئة الزراعية، تشكل وباء قد ينتشر إلى جميع الأراضي المحيطة بها، حيث سيكون الإنتاج في الموسم الأول ضعيفاً جداً وغير منتج لأربعة مواسم متتالية، وبالتالي التحول من الاكتفاء الذاتي في مجال البذور إلى مستورد، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تحدثت تقارير أميركية عن «صفقة تهريب» للحبوب السورية في الفترة الممتدة من ٢٠١٢ و٢٠١٤ تحت مزاعم تأمينها في مكان آمن يطلق عليه «قبو يوم القيامة»، مؤكدة أن تلك البذور هي من أهم المحاصيل في المعمورة، وذات قيمة لا تقدر بثمن تضمنت حوالي ١١٦ ألف عينة، ووزعت منها سابقاً ٣٠٠ بذرة في لبنان والمغرب.

سيناريوهات المواسم السابقة حاضرة منذ البداية..

مزارعو الخضار الصيفية يفضلون هواجسهم باكراً!

■ تشرين - عمار الصباح

قد يبدو الحديث عن موسم الخضار الصيفية في محافظة درعا باكراً بعض الشيء، فزراعة هذه المحاصيل لا تزال في طور البدايات، غير أن مشهد الانتكاسات في الأسعار والتي حصلت لبعض محاصيل الخضار الصيفية في المواسم السابقة، يكاد لا يغيب عن أذهان مزارعي هذه المحاصيل، خصوصاً وهم يتهيؤون للبدء بزراعة موسم جديد تغلّفه التكهّنات وتعتره هواجس الخسائر المحتملة التي باتت تلقي بظلالها على أجواء الموسم.

مزارعون استبقوا قدوم الموسم الجديد بالحديث عن مرارة ذكرياتهم مع المواسم السابقة، وما تكبدوه من خسائر أثقلت الكاهل، على حد قولهم، فما حصل لمحصول الثوم في العام الماضي وتدني أسعاره، ومع غيره من المحاصيل وإن كان بنسب أقل، مرشح لأن يحصل مجدداً مع محاصيل أخرى، قد تتدنى أسعارها في ذروة الإنتاج وتصير رهينة قاعدة العرض والطلب التي بات يتحمل المزارعون وحدهم وزرها.

عبدو السعدي أحد مزارعي الخضار في منطقة الصنمين أشار في حديثه لـ«تشرين» إلى أن الهاجس الأول لدى معظم المزارعين هو خشية من أن تتدنى أسعار محاصيلهم في وقت الإنتاج إلى الدرجة التي يتعرضون معها للخسارة، وقد حصل هذا مراراً في مواسم سابقة سواء للثوم أو الخيار أو حتى البندورة التي تعد المحصول الأهم، لافتاً إلى أن الحديث



هنا يدور عن تكاليف باتت باهظة ولا مجال هنا للتجريب، فأى خسارة قد يتعرض لها البعض قد تكون قاضية، وتعني بالنسبة لهم توديع كار الزراعة الذي بات أشبه بلعبة الحظ.

وفيما يبدي المزارع عزمه على المضي في زراعة محصول من الفليفلة والبازنجان هذا الموسم، باعتبارها مصدر رزقه الوحيد، فإنه في الوقت نفسه لا يكف عن مراجعة حساباته خشية أن يتعرض للخسارة، التي باتت حسب قوله، تسبق تفكيره بأرباح صارت رهينة التكاليف وقلة الدعم وغياب قنوات التسويق.

بدوره أوجز مزارع آخر أبرز ما يعانيه مزارعو

الخضار الصيفية من مشاكل يأتي في مقدمتها ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وخاصة الأسمدة والمحروقات، فالكميات التي يجري توزيعها عليهم حسب التنظيم الزراعي لا تكفي، ما يضطرهم لشراء النسب الأكبر من السوق وبأسعار مضاعفة، مطالباً بزيادة كميات المحروقات اللازمة للري وتوزيعها على أساس المساحات المزروعة فعلاً وليس فقط المخططة، والعمل على التوسع بالآلية التي يجري العمل بها لتشغيل الآبار الزراعية على الكهرباء لتشمل أيضاً الخضار الصيفية، فضلاً عن المطالبة بتأمين كميات كافية من السماد والمبيدات وإطلاق قروض لتشغيل الآبار على الطاقة الشمسية بشروط

ميسرة، والأهم من ذلك حسب قوله تفعيل صندوق دعم الإنتاج الزراعي وإيجاد أسواق لتصريف الإنتاج في ذروة المواسم، والبدء منذ بداية الموسم بوضع خطة تسويقية تحفظ للمزارعين هامش ربح معقول يمكنهم من الاستمرار في زراعتهم.

ويتوزع موسم الخضار الصيفية على أصناف الكوسا والخيار والفاصولياء والبامياء والملوخية والبازنجان والفليفلة والبطيخ الأحمر والأصفر وغيرها، إضافة إلى البندورة التي يتم عادة إفرادها بخطة مستقلة، وتعد هذه المحاصيل سلة الأسواق الرئيسية وصمام أمان للأسعار التي تنخفض لمصلحة المستهلك في ذروة الإنتاج. وتنتشر زراعة هذه المحاصيل على نطاق واسع في العديد من مناطق المحافظة، حيث باتت واحدة من أهم المحاصيل التي اعتاد المزارعون على زراعتها خصوصاً بعد تمرسهم بها وتحقيقهم مستويات عالية من الإنتاج في وحدة المساحة فضلاً عن النوعية والجودة والمذاق المتميز.

وأوضح رئيس دائرة الإنتاج النباتي في مديرية الزراعة بدرعا المهندس وائل الأحمد أن المساحات المخططة لزراعة الخضار الصيفية لهذا الموسم تصل إلى ٢٦٠٠ هكتار وتشمل كل أصناف الخضار، هذا فضلاً عن الخطة المستقلة لمحصول البندورة، والتي تصل إلى ٣٠٠٠ هكتار، منها ٢١٠٠ هكتار في العروة الرئيسية ونحو ٩٠٠ في العروة التكميلية، لافتاً إلى أن المساحات المخصصة لزراعة الخضار التكميلية تبلغ ٧٩٠ هكتاراً.

صناديق التمويل حلقة ناقصة.. «حاجبات البرنس النظيف» بانتظار الدعم

■ تشرين - آلاء هشام عقدة

تقدم المرأة الريفية على بساطتها، منتجات ومشاريع صغيرة لتكون الداعم لها ولأسرتها اجتماعياً واقتصادياً، مشاريع عديدة تضمها دائرة المرأة الريفية تتنوع بين خياطة، إكسسوارات، حقائب، حلويات، وتصنيع الفطائر والشكليات والعصائر والمربيات تلقى اهتماماً ومتابعة من قبل دائرة المرأة الريفية لتطويرها وتنميتها ورفع كفاءتها.

العمل هوأية ومصدر دخل

ميرنا الحلو إحدى المستفيدات من دورة صناعة الصابون التي تمت مؤخراً بمركز تدريب وتأهيل المرأة الريفية بينت لـ«تشرين» أن دورات المرأة الريفية مهمة ومفيدة وخاصة للمنتجات لتطوير عملنا فقد اكتسبت خبرة في تعلم المنظفات بالمجمل من خلال خضوعي لدورة تدريبية خارج دورات المرأة الريفية وكانت تنقصني الخبرة وتعلم صنع الصابون، خضعت للدورة التي تمت مؤخراً في دائرة المرأة الريفية وهي خمسة أيام تعلمت خلالها صناعة الصابون بزيت الزيتون على الطريقة الباردة وأيضاً الصابون المغلي على النار.

وأضافت: أعمل مدربة أشغال يدوية وإكسسوار وإعادة تدوير مواد وخطوط وأشرك بالعديد من المعارض ومن خلال مشاركتي أقوم بتسويق أعمالتي وتعلمت الصابون لتكون أعمالتي متنوعة ضمن المعرض وفي الصيف سيكون لدي صابون من تصنيعي لأشرك به في المعارض القادمة.

أما سميرة التي تعمل في صناعة الصوف بكل أشكاله



وتتقنه بمهارة عالية من (مشالح للكتف، مفارش طاولات وللأسرة والبسة) فقالت: العمل متعة وأنا اتخذت هوايتي مصدراً للدخل واستفدت من الدورات التي يعلن عنها في تنوع عملي وإتقانه.

دعم المرأة الريفية أساس عملنا

رئيس دائرة المرأة الريفية في مديرية زراعة اللاذقية الهندسة رباب وردة بينت لـ«تشرين» أنه يتم دعم المرأة الريفية وبناء قدراتها ومتابعة المشاريع القادرة من تصنيع غذائي، يدوي، حلويات من خلال تقديم الدعم المالي وعن طريق برامج التدريب والمنح الإنتاجية والقروض متناهية الصغر والتسويق بإشراف كادر المرأة الريفية لتصبح مشاريع متكاملة لها إنتاج مستمر.

ونوهت وردة بأن دائرة المرأة الريفية تعمل على تمكين

المرأة والحد من الفقر وفق برنامج تنمية المرأة الريفية والمنح الإنتاجية لمعيالات الأسر والمحركات بريف اللاذقية الشمالي والمنح الإنتاجية لجرحي الحرب ومشروع الزراعة الأسرية، والمنح الإنتاجية (المساعدات العاجلة بالتعاون مع المنظمات الدولية) وتنفيذ والمشاركة في المعارض لترويج منتجات المرأة الريفية ومن خلال مراكز بيع دائمة لتسويق المنتجات في كل من (جبلة، القرداحة، حديقة مديرية الزراعة) إضافة لوحادات تصنيع ألبان، أجبان، عصائر وكونسروة في قرية قبو العوامية وصناعة الصابون والمنظفات في الدالية وصناعة الزعتر والمقطرات والزهورات في بسين.

وتابعت: نعمل على تمكين المرأة ودعم الأسر الريفية والمجتمع المحلي وتحقيق تنمية مستدامة وإيجاد فرص عمل عن طريق هذه المشاريع للمجتمع المحلي وإيجاد منافذ تسويقية في مراكز المدن والمناطق لتلبية حاجات المجتمع وتوفير فرص حقيقية لتسويق منتجات المرأة الريفية و يبلغ عدد الأسر المستفيدة من هذه المشاريع ٤٠٠ أسرة.

وأشارت وردة إلى أنه يتم تجهيز قرى عين التينة وكسب كقرى تنمية لجعل كل قرية أنموذجاً للتنمية بكل القطاعات، بالإضافة للسعي لتأمين صناديق تمويلية لدعم إنتاج وتسويق المنتج الريفي، مضيئة:

تم مؤخراً تنفيذ دورة لتصنيع الصابون والمنظفات للسيدات الريفيات وبلغ عدد المستفيدات ٢٥ سيدة بهدف رفع كفاءة وقدرات النساء الريفيات في تصنيع المنظفات والصابون وإكسابهن خبرة في مجال تصنيع الأنواع المختلفة منها وتمكينهن من تنفيذ مشاريع متناهية الصغر لتحسين مستواهن المعيشي.

العنف في الدراما.. من المحظورات إلى أساسيات الإثارة والتشويق

■ تشرين - سامر الشغري

سألت الفنان النجم عابد فهد بعيد عرض مسلسل الزير سالم مطلع سنة ٢٠٠١ عن سبب خلو هذا العمل من مشاهد لرؤوس مقطوعة أو أطراف مبتورة، ما دام المسلسل تناول حرباً استمرت زهاء أربعين سنة، فأجابني بالقول: «إن الدراما تدخل إلى المنازل حيث أغلب الجمهور من ربات البيوت والأطفال، ويجب احترام أذواق هؤلاء، ولو كان العمل موجهاً للسينما لاختلف الأمر».



خطوطاً حمراء لم يكن يصل إليها سابقاً، فمشاهد القتل والحرق والضرب العنيف، فضلاً عن العنف اللفظي، لم تكن بالأمر المألوف في درامانا، ولكنها أخذت مؤخراً تتكرر بكثرة ما يشي باتجاه جديد سيطر على الدراما يهدف لتحقيق أعلى درجات المشاهدة، ذلك أن العنف كما وصفه الباحث الجزائري جمال العيفة: «قيمة فنية مهمة جداً للإثارة والتشويق في أي عمل درامي».

ويسوق القائمون على هذه الأعمال حجتهم في تقديم العنف، أن وسائل التواصل والمنصات الرقمية توفر درجات عالية من القسوة والجريمة، وهي متاحة للجميع وأكثر من التلفزيون، فما المشكلة أن تعرض الدراما مشاهد عنف ولو بحدود، حتى تستطيع مجازاة هذا المد والبقاء في مضمار السباق.

والرد على ذلك أن التلفزيون هو من وسائل الاتصال الجماهيري ووسيلة إعلامية كما الصحف والمجلات والكتب، ولا يستطيع أن يقدم محتويات كالتى تعرضها صفحات الفيس بوك وأقنية اليوتيوب، ثم إذا قبلنا مستوى العنف في دراما رمضان ٢٠٢٣ ونظرنا إليه كحد أقصى، هل سيكتفي بمثله الجمهور في العام القادم، أم سيطلب جرعات أعلى ليشبع نهمه المتزايد إلى العنف، عندها ألن نجد أن مسلسلاتنا سوف تضاهي سينما الرعب الأمريكية التي لاتزال تحتفي بالقتلة المتسلسلين وبالأرواح الشريرة.

مقدار العنف فيها بالاقتتال والحروب والصراع مع الأرباب.

وبالعودة إلى الدراما السورية، فإن مستوى العنف أخذ يتحرك للأعلى ويبدل اتجاهاته، ومن اللافت أن هذه الدراما التي وجدت أن ما يطلق عليه الإرهاب الديني هو الذي يجسد العنف بأبشع صوره فقدّمته بصورة مباشرة في أعمال مثل (أحقاد خفية، وما ملكت أيمانكم، وشوق...) وسعت رؤيتها لاحقاً ليشمل مرتكبي العنف من شخصيات أخرى، كما وجدناه في (عناية مشددة، ومع وقف تنفيذ والجزء الأول من مقابلة مع السيد آدم)..

وفي دراما هذا العام أخذ العنف مداه وتجاوز

(بومبي) الذي يحكي عن حياة هذه المدينة وما فيها من خلاعة ومجون قبل أن يضربها البركان، و(سبارتاكوس) عن ذلك العبد الذي يثور على روما، وهذا الأخير تضمن في أربعة مواسم الكثير من المشاهد العنيفة والمحتوى الجنسي القوي واللهجة البذيئة. غير أن ارتباط العنف بالإنسان سابق على السينما والتلفزيون، فهذا السلوك السلبي والحاد نزعة طبيعية في الإنسان في نظر عالم النفس النمساوي سيغموند فرويد الذي وصف الإنسان بطبعه بالكائن العنيف والعدواني، أما الباحث العراقي جواد الزبيدي فوجد أنه بالعودة إلى التاريخ وملاحمه الكبرى في بلاد الإغريق وبين النهرين سوف يصدمننا

ولكن الجواب الحقيقي على سؤاله كان في العمل الذي تلاه بعد سنة «صقر قريش»، إذ شاهدنا مراراً عبد الرحمن الداخل ونظرائه من حكام ذلك العصر يتبادلون إهداء رؤوس خصومهم.

ولكن عالمياً، فإن كلام الفنان فهد صحيح إلى حد ما، فقد تأخر دخول العنف إلى الدراما عن مثيله في السينما، أولاً لأن التلفزيون اخترع أحدث من الفن السابع، وثانياً لأن الدراما يشاهدها كل أفراد الأسرة، ولكن بعد ذلك دخل العنف من أوسع أبوابه إلى التلفزيون وخاصة في العقدين الأخيرين، كما في مسلسلي

عالم الكتب والحنين إلى المجهول!

■ تشرين - جواد ديوب:

مرّ اليوم العالمي للكتاب مؤخراً وربما لم يسمع الكثيرون من الكائنات الفيسبوكية وجهابذة الغوامض الإلكترونية الافتراضية وحتى ممن هم أهل الكتابة بعددهم البلاغية وحشوات السيليكون الفكرية... لكن لنكن صريحين وواقعيين... هل علينا دائماً أن نخترع أعياداً وأياماً عالمية للتذكير بالأشياء الجوهرية في حياتنا بغض النظر عن تظاهراتها القديمة أو الحداثيّة؟ هل علينا دائماً أن نخوض حرب داحس والغبراء الفكرية لنثبت أهمية الكتاب عموماً بغض النظر عن شكله الورقي أو الإلكتروني؟ أجب أن نلغى العوالم الافتراضية لأنها خبيثة كلها وأن نغرق في نوستالجيا زائفة لزمن الورقيات؟ ومن قال إن التكنولوجيا خبيثة كلها أو عدوة وقاتلة للأدب والمعرفة والعاطفة؟

فها أنا ذا أتشمم بشغف رائحة الورق الأسمر المدموغ بأحرف رصاص الطباعة الرخيص في كتاب قديم أقتبس منه جملة مهمة لـ«أنصدها» هنا على جهاز الكمبيوتر؛ هذه الأداة السحرية القادمة من غوامض الخيال العلمي الذي بشرنا به عمالقة الأدب أنفسهم حين كتبوا للأطفال قصصاً مدهشة عن «مكناث» عملاقة ستدعى يوماً ما «كمبيوترات»، آلات على شكل صناديق عجائبية بإمكانها أن تحلّ لهم معضلاتهم العلمية والمعرفية بكبسة زر واحدة، واضعة مئات المجلدات الورقية في مستودعات الماضي.

وها أنا، في الوقت نفسه، مع تأثير رائحة الورق المسكرة أغوص أيضاً في «النت» بحثاً عن معلومة سريعة أو عن روابط إلكترونية لتوسيع مدى البحث الذي أعمل عليه، كأنني مع من

يصحّ الآن لم يكن ممكناً في أيام آبائهم، لكنهم بكل أسف فقدوا الإحساس بأهمية فكرة القراءة في حد ذاتها، فكرة أن لا غنى عن الكتاب ورقياً كان أم إلكترونياً مهما ارتقت بهم الثورة التكنولوجية وطيرتهم إلى حدود غير المعقول.

وتبقى هناك أسئلة هائمة في هذا الفضاء الافتراضي، فالأسئلة هي مفتاح سحري لمغارات المعرفة المستعصية: إذ كيف كانت حياة البشرية ستكون لولا ما ودّنه البشر على رقوقهم أو صحفهم أو دفاترهم أو كمبيوتراتهم و«شاشات اللمس» خاصتهم؟ لولا غواية الخلود التي همست لهم بها عفاريت الغرور، ولولا نرجسية أولئك الراغبين في نقش حكاياتهم على وجه التاريخ؟

وفي طرفة شخصية أحكي عن والدتي التي لا تعرف القراءة والكتابة ولا تعرف بالضبط ماذا أكتب من «خربشات» وطلاسم، وماذا أقرأ من كتب تتعثر بها في كل مكان من غرفتي، في المكتبة وفوقها، بين ثيابي وفوق البراد وضمن «كنايات» الصالون... لكنها تقول لي ما يشبه النبوءات: «ستجعلك هذه الكتب تفقد عقلك يا بني!» فأضحك، ولا أخبرها بأنني فعلاً أهذي في نومي حين أشاهد الكلمات تتحول إلى كائنات خرافية، بأعين مكان الأنوف، وأنوف تتوسط السرة، وكيف تحاصرني أجساد نساء الروايات التي قرأتها كما لو أنني «كازانوف» و«زوربا» والوزير سالم... وكل العشاق في قلب رجل واحد!

هل هي إذاً الحكمة غير النهائية الأسرار للوجود البشري؟ أم هي لعنة المعرفة وضريبة اكتشاف الأبجديات وطرق الكتابة؟ أم هي حماقة العقل البشري المتغاوي، المتعجرف، المعتمد بأنه «العارف» وأن معرفته ستخلده أبداً... ولن تخلده أبداً!

أمثله من جبلي، عالقون في برزخ انتقالي بين عالمين: عالم الورق الأيل إلى الزوال، وعالم التكنولوجيا المجهول الذي بدأ يغزو حتى أحلامنا وجينات أطفالنا!

لكن السؤال يكمن من زاوية نظر أخرى: هل من المهم فعلاً إن نحن قرأنا من على شاشة إلكترونية تتراقص عليها الأحرف الرقمية وألوان الديجيتال أم إن فعلنا ذلك بكل العاطفة المتوهجة حين نقلب كتاباً ورقياً سيصبح «لقيّة» نادرة في المستقبل؟

والملاحظة الأكثر جدوى لا تكمن في «موت الكتاب الورقي» وركونه على رف الإهمال وتحت غبار الانتظار ليد حنونة قلبه أو أياد طائشة تمرّقه وتحرقه... بل تكمن فيما إذا كانت القراءة عموماً، وقراءة الأدب خصوصاً ستستمر في وقت تعلن فيه حتى كبريات دور النشر والصحف العالمية توقّفها عن طباعة الورق مقابل تحقّق تلك النبوءة التي قالها يوماً ما مؤسس «مايكروسوفت» بيل غيتس عن تحقيق رغبته في أن تسود شاشات الكمبيوتر العالم «لإيقاف مجزرة صناعة الورق وقطع الغابات»!

ربما لدى البعض منا حنينٌ موجه إلى زمن كنا ننتظر فيه بلهفة كتاباً على شكل هدية تجلب الفرح والعجائب والأغاز المستقبل محمولة على صفحات ملونة بألوان قوس قزح، ننتظرها بكل صدق لا كما يفعل معظم أطفالنا اليوم إن أهداهم أحد ما كتاباً يتقبّلونه على مضض وبسخرية واضحة مقلّين من قيمته لاعتين صاحب الهدية وشاتمين حظهم السيئ الذي جلب لهم مصيبة بدلاً من جهاز موبايل هو هاتف وكاميرا ومشغلّ موسيقياً ومخزن ألعاب إلكترونية في الوقت نفسه، وربما لديهم كل الحق في أنهم خلقوا لزمانٍ غير زماننا، وما

قوس قزح

لعبة الكراسي المؤسسية..!!

■ وصال سلوم

«لعب ونظ وشد حبل»... و(بيضة نيّة وملعقة) مثبتة بالفم ومعضوض عليها بحزم، كي لا تسقط البيضة على الأرض... وألعاب وأنشطة تربوية وترفيهية كثيرة لعبناها في مدارسنا ومعسكراتنا الصيفية بهدف المرح والتسلية والضحك.. أما مسألة الربح والخسارة، فقلة قليلة كان يعينها ذلك حدّ البكاء وضرب الخصم إذا ما كان المهزوم «كهيناً» وغيباً وأكثر طلاب الصف كسلاً. وأذكر أيضاً لعبة (الشوال).. كيس الخيش الذي كنا نلبسه، ونقوم «بالنط» فيه أمتاراً، والتشجيع والتصفيق لـ «أبو موزة» للمنتصر «بشواله» وغبرته وشعره المنكوش في آخر الدرس..

أما لعبة الكراسي، فمع إنها لعبة من الموروث وحاضرة أولاً في أغلب الحصص الترفيهية، فإنها لم تكن أبداً في وارد اهتمامي، ولا حتى مبادرتي برفع يدي للمشاركة في الركض حول «كم» كرسي واقتناص وقت إشارة المعلمة للبدء باللعب وقلة تركيز زملائي، في أكثر من جولة لنيل الفوز بكرسي وشفقة طليعية نارية عربون تحفيز وتشجيع لأكثرنا نباهة وفطنة، وأظن أن عدم مجارتي للعب مع أصدقائي لعبة الكراسي أنني كنت أعدها لعبة لصوعية بامتياز، ولا يعينني ماورائيات فطنتها وتحفيز العقل الرياضي وتركيز الحواس!!

فأنا مؤمنة بالعمل الجماعي والإنجازات المحققة بهمة فريق والمبادرات، وإن كان لابد من كرسي وقائد فتحصيله يكون بالاجتهاد وأحقية حضور وازتان.. ولعبة الكراسي بقدر ما كنت أنفر منها حد المشاركة في اللعب بكيس الشوال ومافيه من «عفرة وغبرة وقلة واجب»، فإنني اليوم مع لحظها وإدراجها في التقييمات الإدارية، على اعتبار ما نقوم به من إعادة هيكلة ودراسة لكراسي المؤسسات، لأن المفاضلات الخيالية والخلبية ينقصها بعض التصفيق، فياحبذا إضافة كم نجمة ملونة تلصقها على جبين المنتصر والحائز كرسياً لفظنا عنه أصحاب الخبرة والجديرين في فن الإدارة، لأنهم أخفقوا في الركض واللهاث حول فراغات يلزمها سمين، حجمه يتناسب طردياً مع حجم الكرسي ومسودات التقييم.



زاهي جمول شاب يعشق العمل في الأرض يقول إنّه فلاح وابن فلاح ورث ماعلمه والده من طرق الزراعة وحبّ الأرض، يعمل في أرض الوقف في جرمانا، يحاول أن يقدم الأفضل هو وشبان آخرون وهو فخور بما تنتجه الأرض من منتجات زراعية ويؤمن أن في الأرض خيراً وما فيها لا يقدم إلا الخير.

■ طارق الحسنية

٣ دقائق من المشي تضبط مستوى السكر في الدم



كشفت دراسة حديثة أن المشي ثلاث دقائق كل نصف ساعة يساعد على خفض نسبة السكر في الدم، وذلك حسب نتائج تجربة صغيرة أجريت لمصلحة رابطة مرضى السكري. وتضمنت الدراسة، التي أجريت على ٣٢ شخصاً من المصابين بداء السكري من النوع الأول، قيامهم برياضة المشي لدقائق قليلة كل نصف ساعة، ما ساعدهم على ضبط نسبة السكر في الدم. وتقول جمعية مرضى السكري، إن الأنشطة الخفيفة، قصيرة المدة يمكنها أن تقدم تغييرات سهلة وغير مكلفة لمساعدة مرضى السكري، بحسب وكالات؟

ويوجد أكثر من ٤٠ ألف مصاب بالسكري من النوع الأول في بريطانيا. وعندما يصاب أي جسم بداء السكري، يتوقف جسده عن إنتاج الأنسولين ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكر في الدم وحاجته إلى الحصول على بعض الأنسولين عبر الحقن. وتفيد مديرة الأبحاث في جمعية مرضى السكري البريطانية، التي مولت الدراسة، بأنه

فترات طويلة، وهو ما يساعد على ضبط مستوى السكر في الدم. وخلال فترة قليلة، يمكن أن يؤدي داء السكري إلى مضاعفات أكبر، منها الفشل الكلوي، ومشكلات في العينين، وأزمات قلبية. وقال كبير الباحثين في جامعة سنډرلاند، إنه كان يشعر بالمفاجأة مما كشفتها الدراسة خصوصاً مع ممارسة قليل من المشي.

بالنسبة إلى الأشخاص المصابين بداء السكري النوع الأول، فإن الخروج والمشي يوماً بعد يوم، يحسن صحتهم. وأضاف، الأمر مشجع بشكل لا يصدق، فما وجدته الدراسة يجعل الأمر بسيطاً، وعملياً، مثل أن تجري محادثاتك الهاتفية وأنت تمشي، أو أن تضبط إنذار الهاتف ليذكرك بالسير قليلاً كل نصف ساعة، وتجنب الجلوس

أمين التحرير

أمين الدريوسي - للشؤون السياسية والفنية
باسم المحمد - للشؤون الاقتصادية والثقافية والمحلية

مدير التحرير
يسرى المصري

رئيس التحرير
ناظم عيد

المدير العام
أمجد عيسى